رجّح تنفيذه خلال العام المقبل

البنك المركزي: مشروع المقسم الوطني لا يحتاج لتشريع قانوني

□ بغداد / المدى

بلوغ المراحل النهائية لتطبيق المشروع

قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح، إن مشروع (المقسم الوطني) بين المصارف لا يحتاج لتشريع قانون، مرجحاً تنفيذه مطلع العام المقبل بعد إكمال الإجراءات المتعلقة به.

وقال صالح في تصريحات صحفية لذا فان المقسم الوطني لا يتطلب تشريع قانون جديد خاص به.

وأضاف: أن تنفيذ المشروع مهم جداً لأنه سيسهل العمل المصرفي وينجزه بفترة وسيروج لنظام البطاقات الائتمانية، مؤكداً حصول الاتفاق بين المصارف لربطها بشبكة اتصالات موحدة، وسيتم التعاقد مع شركة البنوك الهاتفية حيث يقوم بربط جميع المصارف العراقية الحكومية والخاصة بشبكة اتصالات موحدة تدار من قبل شركة عالمية متخصصة لتسهيل العمليات المصرفية.

إلى ذلك كشف المدير التنفيذي لرابطة المصارف الأهلية عبدالعزيز الحسون في وقت سابق عن البدء بتنفيذ مشاريع عالمية متخصصة لإدارة المشروع بإشراف ومتابعة البنك المركزي.

وأعلن البنك المركزي في وقت سابق عن التفاوض مع رابطة المصارف الأهلية لبدء تأسيس نظام الكتروني جديد يدعى (المقسم الوطني) أو في وقت سابق عن بلوغ المراحل النهائية للبدء بنظام المقسم الوطني بين المصارف، مشيراً لتشكيل لجنة مشتركة من البنك المركزي والوزارات المعنية لاختيار أفضل العروض المقدمة من الشركات العالمية لإدارته.

وقال الحسون بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): عقد اجتماع بين البنك المركزي ورابطة المصارف الأهلية حول إمكانية تطبيق نظام المقسم الوطني بين البنوك العراقية بفرعيها الحكومي والخاص، فتم اخذ موافقة المصارف الخاصة بتطبيق هذا النظام وربطها بشبكة اتصالات موحدة. و يرى خبراء في الشأن المصرفي أن تأسيس نظام المقسم الوطني ما بين البنوك العراقية سيقلل من الروتين ويساعد على انجاز المعاملات المصرفية بأسرع وقت، مشيرين الى إن النظام المصرفي في العراق بات متخلفاً عن التطور التكنولوجي الحديث في مجال البنوك كونه مازال يعمل بالأنظمة التقليدية القديمة وهو بحاجة الى إدخال نظم الكترونية حديثة لتسهيل معاملات الزبائن المصرفية.

ويعتبر نظام المقسم الوطني جديد على عمل المصارف العراقية لذا تحتاج إلى برامج تثقيفية سواء للعاملين في المصارف او الزبائن من اجل معرفة كيفية استخدام هذه التقنية الحديثة في انجاز المعاملات المصرفية. وفي خصوص تهريب العملة أشاد الخبير الاقتصادي إبراهيم المشهداني، بإجراءات البنك المركزي الخاصة بغلق (١٩٠) مكتبا للصيرفة نتيجة مخالفاتها في تداول العملة الصعبة.

وقال المشهداني إن إجراء البنك المركزي إجراء سليم وجيد لردع عمليات تهريب العملة الصعبة والحد من عملية غسيل الأموال، مضيفاً، أن هذه المكاتب أصبحت قنوات خطيرة تستوجب الانتباه لها لأنها تؤثر في كمية الدولار الموجود في السوق وترفع من قيمته أمام الدينار.

وأضاف: يجب على البنك المركزي أن يحدد منافذ محدودة ومراقبة لإخراج الدولار من اجل الحفاظ على قيمته أمام الدينار، ووضع عقوبات شديدة لمرتكبي المخالفات القانونية.

وأشار إلى أن منح إجازة فتح المكاتب الصيرفة يجب أن تكون مسبوقة بشروط قاسية من قبل البنك المركزي وتتضمن عقوبات رادعة اذا خالف هذه الشروط ولا تعطى لهم الحرية للتصرف بالعملة الصعبة لأنها تشكل عاملا مهما في اقتصاد العراق، موضحاً ان مكاتب الصيرفة تسهل على المواطن الامور المالية بعيداً عن روتين، لكن أن تعمل بشكل قانوني لا يضر بالاقتصاد الدولة.

شهر رمضان.. كساد لمهن وانتعاش لأخرى

□ كربلاء / وكالات

رمضان في كربلاء كما هو في بقية المحافظات من ناحية الاسعار، باستثناء أنه يشهد كساد مهن وانتعاش أخرى وتعد منطقة بين الحرمين المركز التجاري الاول في كربلاء حيث تضم فنادق واسواقاً تجارية قديمة ويقول صاحب أحد الفنادق سمير خليل: اغلب الفنادق فارغة تماما في رمضان لأنها تعتمد على الزائرين من خارج العراق ومعظم هؤلاء لا يأتون الى العراق خشية افطارهم كونهم على سفر، لذلك يأتي سائحون قليلون جداً .

واعتاد مالكو الفنادق في شهر رمضان اجراء الصيانة في فنادقهم، اذ لا جدوى من ادخال عدد قليل من الزائرين فدخولهم خسارة، حيث يتطلب تشغيل مولد الكهرباء لهم على مدار الساعة، ما يكلف مبالغ كبيرة لتغطية نفاذ وقودها مرتفع الثمن، ويتم الإبقاء على العمال النشيطين فقط لإجراء الصيانة.

صاحب جواد عامل فندق يبيع لعب الأطفال قرب مرقد الإمام الحسين (عليه السلام) قال: أن أرباب العمل غالباً ما يسرحوننا في رمضان لذا نعد العدة لكسادنا في هذا الشهر منذ مدة ونقوم ببيع مواد بسيطة بعد الافطار على الزائرين، ومعظم عمال الفنادق يلجؤون في رمضان الى السوق.

أما سجاد قاسم وهو صاحب محال تجاري في سوق الإمام علي (عليه السلام) فيقول: إ، شهر رمضان هو شهر انتعاش بعض الأعمال وكساد اخرى، فمثلا أنا أتسوق البضائع التي يكون الإقبال عليها في رمضان أكثر، كالعصائر والحلويات.

في حين ذكر علي البطلي صاحب محال لبيع الملابس في شارع الجمهورية: أن عملنا ينشط في الربع الأخير من هذا الشهر أما بداية الشهر الفضيل فنقضيها في العبادة الخالصة لله في المراقد المقدسة.

والحال في الأسواق خارج كربلاء القديمة لا يختلف عن تلك الموجودة في مركز المدينة، اذ يقول هادي جابر، وهو يمتلك مولا تجارياً كبيراً: هناك أيام نبيع فيها أكثر من أي موسم آخر في رمضان وايام اخرى نكاد لا نبيع فيها أي شيء، اذ أن كربلاء تستقطب زائرين عراقيين من محافظات العراق كافة في رمضان وخاصة ايام الخميس والجمعة والسبت وتعد مكانا جميلاً لقضاء اجواء رمضان، وهذه الايام تشهد انتعاشا كبيراً للاسواق، أما باقي الايام فلا تجد فيها بيعاً ولا شراءً.

وتمتاز كربلاء بتذبذب اسوقها، ففي شهر رمضان لا يوجد بيع، بينما في أول شوال هناك بيع وفير بعدها يأتي الموسم الدراسي لتشهد حركة نشيطة، وبالنسبة لباقي أيام السنة فهي تتأثر بالمناسبات الدينية فهناك مناسبات تدر ربحاً وفيراً على أهل المدينة وأخرى تشل السوق تماما مثل شهر رمضان وشهر محرم.

خبير يستبعد ارتفاع أسعار النفط عند تشديد العقوبات على إيران

□ بغداد / المدى

استبعد الخبير النفطي حمزة الجواهري، ارتفاع أسعار النفط العالمية عند تشديد العقوبات الدولية على إيران وامتناع بعض الدول عن استيراد النفط الإيراني، لوجود دول أخرى صديقة تسعى لشراء النفط منها.وقال الجواهري إن المملكة العربية السعودية استغلت الظروف التي تعاني منها ايران من خلال زيادة طاقتها التصديرية من النفط الى ضعف الكمية المقررة لها في اوبك والبالغة (٥) ملايين ونصف المليون برميل، فتم زيادتها الى (١٠) ملايين ونصف المليون برميل نفط يومياً، فضلاً عن زيادة بعض الطاقات التصديرية لبعض البلدان المنتجة كالعراق، ما زاد من عرض النفط في الأسواق العالمية في ظل قلة الطلب وأدى الى انخفاض أسعار البترول العالمية. وأوضح: في حال فرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران من قبل مجلس الأمن الدولي فان أسعار النفط لن ترتفع، لأن إيران غير مستعدة لإيقاف صادراتها النفطية وإنما ستلتجئ لأسواق أخرى ولدول كبرى مستهلكة للنفط وصديقة لإيران كالصين والهند، تشتري نفطها وبكميات كبيرة مهما كانت العقوبات الدولية المفروضة على إيران.وتشهد أسعار النفط في الأسواق العالمية انخفاضاً مستمراً بسبب الأزمات العالمية التي اجتاحت بعض دول أمريكا وأوربا.وكان مجلس الأمن الدولي قد أعلن عن فرض عقوبات اقتصادية جديدة على ايران بسبب برنامجها النووي، ما جعل بعض الدول المستهلكة للنفط الإيراني تمتنع عن شرائه.

ضوابط تركية جديدة للنقل بين العراق واذربيجان

□ بغداد / متابعة المدى

ذكر موقع توركش ويكلي التركي أن على الشركات التي ترغب في نقل الموارد الطبيعية بين العراق ومدينة ناخشيفان في أذربيجان عبر تركيا عليها أن تمر عبر وزارة الجمارك والتجارة التركية للحصول على إذن خاص وفقا للوائح الجديدة التي أعلن عنها في تركيا وأضاف الموقع أن على ناقلي البنزين والديزل أو وقود الطائرات إلى العراق عبر تركيا أو ناقلي النفط الخام من العراق إلى أذربيجان في الطريق المعاكس عبر تركيا أن يكون لديها عمل في هذا المجال لأكثر من عام ويتم تسجيلها في تركيا على أن لا يقل رأسمالها عن ٤ مليون ليرة تركية كما تنص على ذلك اللوائح الجديدة للحكومة، ثم تقوم تلك الشركات بعد استكمال كل الإجراءات السابقة بتقديم طلب إلى وزارة التجارة والجمارك التركية والوزارة هي التي توم بعد ذلك بإخطار الشركات بشان قبول طلباتها من عدمه.

وزارة الصناعة: الكهرباء حولت شركاتنا الرابحة إلى خاسرة

□ بغداد / المدى

اكدت وزارة الصناعة أن الأزمة في تجهيز الطاقة الكهربائية اسهمت في تحويل شركات الوزارة الرابحة الى خاسرة نظرا لانقطاع التيار الكهربائي عن مصانع تلك الشركات وخطوطها الإنتاجية.

وقال وكيل وزير الصناعة مكي الديري بحسب (دنانير) إن ازمة الكهرباء تسببت في خلق أزمة جديدة في القطاع الصناعي تمثلت في رفع سعر الكلفة من خلال قطع التيار الكهربائي.

واضاف الديري ان الخلل كله يكمن في تقصير وزارة الكهرباء بتنفيذ مشاريع التوسع في تزويد المنشآت الحيوية والمناطق السكنية بالطاقة الكهربائية مما تسبب في عطل شبه تام للكثير من المصانع العاملة والتي تعدها الوزارة مصانع رابحة.

وبيّن: أن توقف الكثير من المصانع وتقليص البعض الآخر من إنتاجه جعلها تتحول الى مؤسسة خاسرة لا تسد مرتبات العاملين على اقل تقدير.

وتابع الديري أن العراق مقبل على مشاريع ضخمة تتمثل في النهوض بالقطاع الصناعي مما يتطلب توفير أرضية لقيام تلك المشاريع، لكن هناك تراجعا في توفير أدنى متطلبات قيام اي مشروع بسبب تقصير إحدى الوزارات .

ودعا وكيل وزير الصناعة الحكومة الى بذل المزيد من الجهود في سبيل حل هذه الازمة التي اصبحت مشكلة العراق الاكبر ومصدر معاناة الملايين بسبب هذه الوزارة الفاشلة .

ترحيب نيابي بقانون البنى التحتية

□ بغداد / المدى

رحبت عضو لجنة الخدمات في مجلس النواب كميلة الموسوي، بقانون البنى التحتية كونه الحل الوحيد لأزمة السكن المتفاقمة، مشيرة الى أنه سيعتمد على صندوق النقد الدولي وليس على إيرادات النفط.

وقالت الموسوي إن المبالغ التي ستدفع للشركات الاستثمارية الأجنبية هي من الصندوق النقد الدولي الذي حدد (٥٠) مليار دولار لقانون البنى التحتية، موضحة، أن الشركات الاستثمارية ستقوم ببناء مجمعات سكنية بإعداد كبير في جميع أنحاء العراق وذات مواصفات جيدة وعالمية للقضاء على أزمة السكن.وأضافت: أن قانون البنى التحتية يتضمن عدة فقرات تشمل مشاريع الصرف الصحي ومياه الشرب وتعبيد الطرق، وبعد اكتمال بناء المجمعات السكنية سيتم توزيعها على المواطنين بالتقسيط على مدى (٢٠) سنة وهي لا تثقل كاهل الدولة بالديون نتيجة دفع المواطن لإقساط السكن.

انخفاض طفيف في مؤشر البورصة

□ بغداد / قيس عيدان

انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية بنسبة ٠,٥٦ بالمئة مسجلا ١١٥,٨٧ نقطة. وجرى خلال الجلسة تداول أسهم ٣٦ شركة مساهمة من أصل ٨٤ شركة مدرجة الكترونيا، ارتفعت اسعار اسهم ١١ شركة ، وانخفضت اسعار اسهم ١٥ شركة اخرى ، فيما حافظت ١٠ شركات على أسعار أسهمها.

وتجاوز عدد الاسهم المتداولة في الجلسة مليارا و ٣٥٠ مليون سهم بقيمة مليارين و٢٣٦ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٥٥١ عقد تداول. وشهد القطاع المصرفي تداول أسهم ١٤ شركة ، انخفضت أسعار اسهم ٦ شركات ، وارتفعت اسعار اسهم ٤ شركات ، فيما حافظت ٤ شركات على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها مليارا و١٦٩ مليون سهم بقيمة تجاوزت مليارا و ٦١٠ ملايين دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٢٨ عقد تداول.

اما القطاع الصناعي فشهد تداول أسهم ١١ شركة ، انخفضت أسعار أسهم ٤ شركات ، وارتفعت اسعار ٣ شركات منها ، فيما حافظت ٤ شركات على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة للشركات الصناعية ١١٧ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٢٣ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٧٩ عقد تداول. وشهد قطاع الفنادق تداول اسهم ٤ شركات ، انخفضت اسعار اسهم ٣ شركات منها ، و ارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة فقط، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق ٦ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ١٠٠ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٥٥ عقد تداول.

فيما شهد قطاع الخدمات تداول اسهم شركتين ، انخفضت اسعار اسهم واحدة منها ، وارتفعت اسعار اسهم الاخرى ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ١٨ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٨٠ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٥٦ عقد تداول.

وجرى تنفيذ ٤٨ عقد شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات المصارف والصناعة والخدمات ، فيما جرى تنفيذ ٥٢ عقد بيع في قطاعات المصارف والصناعة والفنادق.

الكهرباء ترفع حصة تجهيز محافظة بابل

□ بغداد / المدى

أعلن مجلس محافظة بابل أن وزارة الكهرباء قررت رفع حصة تجهيز المحافظة من إنتاج الطاقة الكهربائية لتصل إلى ٣٠٠ ميغاواط، مبينا أن الوزارة وعدت برفع هذه الكمية إلى ٣٥٠ ميغاواط خلال الشهرين المقبلين. وقال رئيس المجلس كاظم مجيد تومان لـ"السومرية نيوز"، إن "وفدا من مجلس محافظة بابل زار وزارة الكهرباء والتقى بوزيرها كريم عفتان الجميلي، حيث طالب الوفد برفع حصة المحافظة من إنتاج الطاقة"، مبينا أن "الوزير وافق على زيادة حصة محافظة لتصل إلى ٣٠٠ ميغاواط بعد أن كانت ٢٥٠ ميغاواط".

وأضاف تومان أن "الوزير وعد برفع كمية التجهيز للمحافظة خلال الشهرين المقبلين إلى ٣٥٠ ميغاواط، بعد دخول وحدات إضافية لإنتاج الطاقة، وإنجاز محطات الخيرات والحلة وكربلاء والزبيدية التي هي قيد الإنشاء"، مشيرا إلى أن "ساعات التشغيل تضاعفت بعد زيادة هذه الكمية لتصبح أربع ساعات إطفاء مقابل ساعتين تشغيل. وكانت وزارة الكهرباء خصصت مبلغ ٣٦٧ مليون دولار لتحسين الوحدات المتضررة في محطة كهرباء المسيب، حيث يتضمن ذلك تأهيل وحدتين كاملتين في المحطة لرفع طاقة كل واحدة منهما إلى ٣٠٠ ميغاواط.

يذكر أن العراق يعاني نقصا في الطاقة الكهربائية منذ بداية عام ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد عام ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات

مسعى لإنشاء بنك للفقراء في البلاد

□ عواصم / وكالات

يعتزم مصرفي عراقي إنشاء بنك في بلاده يطلق عليه بنك "التكافل الإسلامي"، مشيرا إلى أن هذا البنك سيكون أول مصرف للفقراء في الوطن العربي . وقال نائب رئيس مجلس إدارة المصرف العراقي الإسلامي عبدالسلام جويعد الجناحي أسعى بمبادرة شخصية لإنشاء بنك في العراق سأطلق عليه اسم " بنك التكافل الإسلامي

(بنك الفقراء) برأسمال قدره ٢٥٠ مليار دينار عراقي" مشيراً الى ان "المصرف سيعمل وفق الشريعة الإسلامية ولكن جزءا من إيراداته ستكون موجهة للفقراء".

وأوضح الجناحي أن المصرف المزمع إنشاؤه "سيكون حاجة ملحة لطبقة الفقراء في العراق ولاسيما من النساء بعد أن بينت الإحصائيات الأخيرة أن الأرامل والمطلقات العاطلات عن العمل يشكلن نسبة كبيرة من المجتمع العراقي" .

ولفت إلى أن المصرف الجديد سيتخذ من بغداد مقرا له "وسننشئ فروعا له في كافة المحافظات العراقية والدول العربية" موضحاً أن البنك "سيتم تأسيسه وفق قانون البنك المركزي العراقي وسيتم طرح أسهم البنك للاكتتاب العام" . وكشف الجناحي عن عروض تقدمت بها بنوك عربية للمساهمة في رأسمال البنك ، موضحا أن هناك " بنكا إسلاميا خليجيا أبدى استعداده للمساهمة بـ ٥٠ ٪ من رأسماله " . وقال أن " المصرف الجديد سيتبنى آليات إقراض جديدة ووفق قواعد مختلفة ولكن مفيدة وتحفظ رأسمال المساهمين الذين يمكن لهم أن يصبحوا لاحقا من حملة الأسهم في البنك نفسه". وأشار الجناحي إلى أنه سيتم "استثمار الأموال المسددة من قبل المقترضين أصحاب المشاريع الصغيرة في استثمارات ذات فائدة اجتماعية كتأسيس دور للأيتام والعجزة وتعاونيات توفر الحاجيات الأساسية الغذائية وغيرها في كل شريحة مقترضين متكافلين في هذه القروض".